

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لموقع www.souq.com

يعد موقع سوق souq من أشهر المواقع العربية في مجال التجارة الإلكترونية على الإنترنت، ويخدم الموقع عدداً من الدول العربية، ولا يزال الموقع في طور التوسع والانتشار^(١).

وسيتحدث هذا الفصل عن موقع سوق وذلك من خلال المباحث الثلاثة الآتية:-

المبحث الأول: نشأة الموقع، ووصف نشاطه.

المبحث الثاني: المزايا الإلكترونية في الموقع.

المبحث الثالث: دراسة للأحكام والشروط (Terms and Conditions).

(١) ينظر: موقع سوق www.souq.com

المبحث الأول

نشأة الموقع، ووصف نشاطه

تأسس موقع سوق في عام ٢٠٠٥م، وكان في البداية تابعاً لمجموعة مكتوب وبعد ذلك انتقلت ملكية الموقع إلى مجموعة جبار للإنترنت، ومقرها في العاصمة الأردنية عمان^(١).

وسيتحدث هذا المبحث عن نشأة الموقع ووصف نشاطه في المطلبين الآتين:-

المطلب الأول: نشأة الموقع

تأسس موقع «سوق» على يد رونالدو مشحور، وهو أمريكي من أصل سوري وكان ذلك في عام ٢٠٠٥م (١٤٢٥هـ) وكان الموقع في بدايته تابعاً لموقع «مكتوب» maktoob إلا أنه بعد انتقال موقع مكتوب إلى شركة ياهو العالمية Yahoo في عام ٢٠٠٩م (١٤٣٠هـ) بدأ مؤسس «مكتوب»^(٢) بالعمل على تأسيس مجموعة جبار للإنترنت، حيث تضم المجموعة تحت مظلتها موقع سوق، إضافة إلى مواقع أخرى تهتم بالتجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني^(٣).

(١) تأسست مجموعة «جبار للإنترنت» عام ٢٠١٠م (١٤٣١هـ) برأسمال قدره ٢٠ مليون دولار، ومجال عمل هذه المجموعة هو: التجارة الإلكترونية، وألعاب الإنترنت، والشبكات الإعلانية وخدمات البحث.

ينظر: موقع المجموعة على الإنترنت: www.jabbar.com

(٢) وهما: سميح طوقان وحسام خوري.

(٣) ينظر: صحيفة الغد الأردنية في عددها المؤرخ في ١١/١٠/٢٠١٠م، ويمكن الاطلاع على رابط

الخبر على موقع الصحيفة: <http://www.alghad.com/?news=535384>

بدأ موقع سوق في تقديم خدمات المزاد الإلكتروني فور إنشائه في الأردن، ثم تم افتتاح فرع آخر له في الإمارات، وفي عام ٢٠٠٧م (١٤٢٧هـ) تم افتتاح فرع جديد لموقع سوق في السعودية، ومصر، وفي عام ٢٠١٠م (١٤٣١هـ) تم افتتاح فرع جديد للموقع في الكويت^(١).

يستقبل الموقع أكثر من مليوني زيارة شهرياً، وبلغ عدد المشتركين في الموقع أكثر من ٥٠٠ ألف مشترك، كما بلغ عدد العاملين في الموقع أكثر من ١٢٠ موظفاً في مكاتب الموقع المختلفة^(٢).

وفي عام ٢٠٠٩م (١٤٣٠هـ) زادت السلع المعروضة في الموقع بشكل ملحوظ، حتى وصلت قرابة مليون سلعة، وفي عام ٢٠١٠م (١٤٣١هـ) زادت العمليات التجارية التي تقام على الموقع حتى وصلت إلى معدل صفقة ناجحة كل ٣٠ ثانية^(٣). وكان لتسويق بعض السلع أثر كبير في نمو المبيعات على الموقع؛ إذ سجل الموقع مبيعات قياسية تجاوزت قيمتها ٦٠٠ ألف درهم إماراتي من بيع أجهزة هاتف شركة أبل «آي فون ٤» iPhone خلال الأيام الأولى من بيع الجهاز عبر الموقع^(٤).

(١) ينظر: اللقاء الصحفي مع مدير الموقع رونالدو مشحور على صحيفة الخليج الإماراتية، في عددها المؤرخ في ١٧/٧/٢٠١٠م.

(٢) قام الباحث بزيارة إلى مكتب موقع سوق في السعودية، وقابل مدير التسويق الإلكتروني في الموقع الأستاذ حسام الدين كردي، وأجاب - مشكوراً - على عدد من الأسئلة والاستفسارات التي لها علاقة بالبحث.

(٣) ينظر: اللقاء الصحفي مع مدير الموقع رونالدو مشحور على موقع شبكة محيط الإخبارية على الرابط: http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=391352&pg=10

(٤) ينظر: موقع البوابة العربية لأخبار التقنية aitnews على الرابط:

<http://www.aitnews.com/news/13094.html>

المطلب الثاني: وصف نشاط الموقع

يقدم موقع سوق العديد من الخدمات لعملائه، وهذه الخدمات هي:

١ - خدمة المزاد الإلكتروني:

وهذه الخدمة هي الخدمة الأساسية حين نشأ الموقع، وقد قام الموقع بتقديم هذه الخدمة في عام ٢٠٠٥م (١٤٢٥هـ).

٢ - خدمة المتاجر الافتراضية:

حيث يتيح الموقع لعملائه من الأفراد أو الشركات عرض منتجاتهم عبر متاجر افتراضية في الموقع، وقد بلغ عدد هذه المتاجر في موقع سوق السعودي أكثر من ١٢٠ متجرًا، تعرض آلاف السلع، ويوفر الموقع خدمات الدعم الفني والمساندة لهذه المتاجر^(١).

٣ - خدمة سوق السيارات:

حيث يتيح الموقع لعملائه عرض ثلاث سيارات أو مركبات على الموقع مجاناً وذلك خلال فترة محددة لا تتجاوز ١٢ شهراً، وفي حال رغبة العميل إدراج إعلانات إضافية للسيارات أو المركبات فإنه يستلزم عليه دفع رسوم الإدراج عن كل سيارة أو مركبة^(٢).



(١) ينظر: اللقاء الصحفي مع مدير الموقع رونالدو مشحور على صحيفة الخليج الإماراتية، في عددها المؤرخ في ١٧/٧/٢٠١٠م.

(٢) ينظر: سوق السيارات في الموقع على الرابط:

=http://saudi.motors.souq.com/home.php?cat_id

المبحث الثاني المزاد الإلكتروني في الموقع

تعد خدمة المزاد الإلكتروني في موقع سوق هي الخدمة الأساسية وقت إنشاء الموقع عام ٢٠٠٥م (١٤٢٥هـ) ولكن مع تطور أدوات التجارة الإلكترونية، والإشكالات التي قد تواجه المتعاقدين في المزاد الإلكتروني؛ قام الموقع بتكثيف الجهود في خدمة المتاجر الافتراضية^(١).

وقد أتاح الموقع لعملائه صفحة خاصة لمساعدة عملائه، وأجاب عن الأسئلة الشائعة في كيفية البيع أو الشراء، مع بيان طرق الشحن ووسائل دفع الثمن، كما ذكر الموقع مقدمة يسيرة تحدث فيها عن جواز المزاد، وحكم إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة^(٢).

والمزادات المعروضة في الموقع هي على طريقة المزاد الإنجليزي English Auction وهو المزاد التقليدي المعروف، بحيث يتمكن البائع من إدراج السلعة في الموقع ثم المزايدة عليها لعدة أيام^(٣).

كما يمكن للبائع أن يبيع سلعته المعروضة في الموقع بطريقة «مزاو وبيع فوري» وفي هذه الحالة؛ يجب على البائع أن يبيع السلعة للمزايد صاحب العطاء الأعلى، أو

(١) أفاد مدير التسويق الإلكتروني في موقع سوق السعودي أن المزادات الناجحة في الموقع لا تتجاوز ٢٠٪ وأن ٨٠٪ من المزادات على الموقع غير مكتملة؛ لأسباب قد تكون من البائع أو من المشتري، وهذا بدوره يشكل عبئاً على موقع سوق.

(٢) ينظر: «مساعدة» في موقع سوق على الرابط:

saudi.souq.com/faqs.php?showcat=40

(٣) ينظر: «كيف أبيع» في موقع سوق على الرابط:

saudi.souq.com/faqs.php?showcat=19

بيعها لمن يرغب بالشراء المباشر بالسعر الذي حدده البائع مسبقاً بدون مزايده، دون الحاجة إلى الانتظار إلى نهاية الوقت المحدد للمزاد^(١)، وهو ما يعرف بمزاد السعر المحدد Fixed Price Auction^(٢).

كما يتيح الموقع للبائع أن يختار «مزداد السعر الأدنى» Reserve Auction حيث يتمكن البائع من عرض سلعته مع اشتراطه عدم بيعها بأقل من سعر محدد ويكون السعر الذي يضعه البائع هو الحد السعري الأدنى للسلعة^(٣)، فإذا قام المزايد بتقديم عطاءه تظهر له عبارة «لم يتم بلوغ السعر الحد» عندما يكون عطاؤه أقل من السعر الأدنى، وعبارة «تم بلوغ سعر الحد» عندما يكون عطاؤه مساوياً أو أعلى من السعر الأدنى الذي حدده البائع^(٤).



(١) ينظر: «كيف أبيع» في موقع سوق على الرابط:

saudi.souq.com/faqs.php?showcat=19

(٢) ينظر: (The Business Guide to Selling Through Internet Auctions)

ص: ١٢٢، (How to sell anything on ebay) ص: ٢٥٨.

(٣) الحد السعري الأدنى لبيع السلعة لا يكون معلناً للمزايد بل يكون مخفياً عنهم؛ وذلك لتحفيزهم على المزايدة، إذ لو كان هذا الحد الأدنى معلوماً لما دخل بعض المزايدين إلى المزايدة.

ينظر: التسويق الإلكتروني ص: ٢٠٤، (SAMS Teach yourself today e-Auctions)

ص: ٢٨، (The business guide to selling through internet auctions) ص: ١٧٣.

(٤) ينظر: «كيف أبيع» في موقع سوق على الرابط:

saudi.souq.com/faqs.php?showcat=19

المبحث الثالث

دراسة للأحكام والشروط (Terms and Conditions)

تتكون اتفاقية استخدام موقع سوق من عدد من البنود وهي الآتي^(١):-

(١) مقدمة :

أهلاً بكم مع سوق دوت كوم، فيما يلي البنود والشروط التي تخص استخدامك و دخولك لصفحات موقع "سوق.كوم" souq.com وكافة الصفحات و الروابط والأدوات والخواص المتفرعة عنها، إن استخدامك لموقع سوق دوت كوم هو موافقة منك على قبول شروط هذه الاتفاقية والذي يتضمن كافة التفاصيل أدناه وهو تأكيد لالتزامك بالاستجابة لمضمون هذه الاتفاقية الخاصة بشركة سوق والمشار إليه فيما يلي باسم "نحن" والمشار إليه أيضاً بـ "سوق.كوم"، فيما يتعلق باستخدامك للموقع، والمشار إليه فيما يلي بـ "اتفاقية الاستخدام" وتعد هذه الاتفاقية سارية المفعول حال قبولك بخيار الموافقة.

يؤكد موقع سوق على أن استخدام العميل لخدمات الموقع يعد موافقة منه على شروط هذه الاتفاقية، والاستخدام يتجاوز مجرد الدخول للموقع، فالعميل إذا قام بالمشاركة في المزايدات، وتعامل مع الخدمات التي يقدمها الموقع؛ كان هذا دليلاً منه على قبول ما اشترطه عليه الموقع من شروط في هذه الاتفاقية^(٢).

(١) يوجد بعض الأخطاء اللغوية والإملائية في صياغة هذه الاتفاقية، وبعد الاتصال بموقع سوق أفادوا بأن هذه الاتفاقية مترجمة من الاتفاقية المكتوبة باللغة الإنجليزية المنشورة في الموقع الإنجليزي، وقد نص الموقع في نهاية هذه الاتفاقية على أنه «إذا تمت ترجمة اتفاقية المستخدم لأي لغة أخرى غير الإنجليزية سواء على الموقع أو بطرق أخرى، فإن النص الإنجليزي لها يظل هو السائد» وأرى أن هذا لا يعني الموقع من تعديل الأخطاء اللغوية والإملائية في هذه الاتفاقية، ولذلك حاولت تعديل الأخطاء اللغوية والإملائية في صياغة بعض بنود هذه الاتفاقية بما لا يخل بالمقصود، مع التعليق على بنودها بما يناسب المقام.

(٢) ينظر: ص: ٤١٥ .

(٢) التأهل للعضوية :

١. تمنح عضوية الموقع فقط لمن تجاوزت أعمارهم ١٨ عاماً، و لموقع سوق.كوم الحق بإلغاء حساب أي عضو لم يبلغ الـ ١٨ عاماً مع الالتزام بتصفية حساباته المالية فور إغلاق الحساب.
٢. لا يحق لأي شخص استخدام الموقع إذا أُلغيت عضويته من سوق.كوم.
٣. في حال قيام أي مستخدم بالتسجيل بصفته مؤسسة تجارية؛ فإن مؤسسته التجارية تكون ملزمة بكافة الشروط الواردة في هذه الاتفاقية.

٤. ينبغي عليك الالتزام بكافة القوانين المعمول بها لتنظيم التجارة عبر الإنترنت.
٥. لا يحق لأي عضو أو مؤسسة فتح حسابين في آن واحد، ولإدارة الموقع الحق بتجميد الحسابين، أو إلغاء أحدهما، مع الالتزام بتصفية كافة العمليات المالية المتعلقة بالحساب قبل إغلاقه.

٦. على جميع المستخدمين الالتزام بالعقود التجارية المبرمة مع الأعضاء.
٧. لا يحق لأي عضو بالموقع شراء معروضات ممنوعة أو مسروقة أو تخالف قوانين التجارة المحلية، وفي حال ثبوت ذلك فالمشتري يضع نفسه ضمن طائلة المسؤولية الشخصية بدون أدنى مسؤولية على سوق.كوم.

يشترط الموقع على من يرغب في التسجيل في الموقع أن يكون قد تجاوز الثامنة عشرة من العمر، واشتراط الموقع لهذا الشرط في عملائه جائز ولا حرج فيه؛ لقوله ﷺ: «المسلمون على شروطهم، إلا شرطاً حرم حلالاً، أو أحل حراماً»^(١) فهذا الشرط ليس فيه مخالفة شرعية، فوجب العمل به

و لا يسمح الموقع للعميل بفتح حسابين له في آن واحد؛ لأن هذا قد يؤدي إلى استغلال العميل لحسابه الثاني في القيام بعمليات قد تؤثر على مصداقيته مع أعضاء الموقع^(٢)؛ كأن يقوم العميل باستغلال حسابيه الثاني بالمزايدة على سلعه المعروضة

(١) سبق تحريجه في ص: ١٤٤.

(٢) ينظر: (How to sell anything on ebay) ص: ٦٠ (Getting Started In Internet

Auction) ص: ٢٠٣.

بحسابه الأول، وهو ما يعرف بالنجش الإلكتروني، وهو أمر محرم لنهيه ﷺ عن النجش^(١).

كما يؤكد الموقع على العميل بعدم شراء السلع المخالفة لشروط الإدراج في الموقع، ويتحمل العميل مسؤولية شراء هذه السلع، والله تعالى يقول: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^(٢).

وجه الدلالة: أن في شراء السلعة المسروقة أو المزورة تعاوناً على الإثم والعدوان، كما أنه يؤدي إلى التساهل في بيع السلع المسروقة والمغشوشة والمزورة.

(٣) حسابك والتزامات التسجيل :

فور تقديم طلب التسجيل للحصول على عضوية في الموقع؛ تكون مطالباً بالإفصاح عن معلومات محددة، واختيار اسم مستخدم، وكلمة مرور سرية؛ لاستعمالها عند الدخول للموقع وعند قبول طلب التسجيل؛ ستكون عضواً بالموقع، وبذلك تكون قد وافقت على:

١. أن تكون مسؤولاً عن المحافظة على سرية معلومات حسابك، وكلمة المرور السرية وتحديد الأشخاص المسموح لهم بالوصول واستخدام حسابك بالموقع، وتكون بذلك موافقاً على إعلام سوق.كوم حالاً بأي استخدام غير مفوض به لكلمة دخولك، أو حسابك، أو أي اختراق آخر لمعلوماتك السرية.

٢. لن يكون سوق.كوم -بأي حال من الأحوال- مسؤولاً عن أي خسارة قد تلحق بك بشكل مباشر، أو غير مباشر، نتيجة كشف معلومات اسم المستخدم، أو كلمة الدخول.

٣. أنت مسؤول على المحافظة على استخدام موقع سوق.كوم بكل جدية، وتعتبر ملزماً بتعويض سوق.كوم عن أي خسائر مباشرة، أو غير مباشرة، قد تلحق بسوق.كوم نتيجة استخدام حسابك من طرفك أو من طرف أي شخص آخر حصل على مفاتيح الوصول إلى حسابك بالموقع سواء بتفويض منك أو بلا تفويض.

(١) سبق تخرجه ص: ٢١٨.

(٢) سورة المائدة، من الآية رقم: ٢.

٤. أنت موافق على الإفصاح بمعلومات صحيحة و محدّثة و كاملة عن نفسك حسبما هو مطلوب في استمارة التسجيل لدى "سوق.كوم"
٥. ألا تدرج ضمن بطاقة التسجيل تفاصيل الاتصال بك؛ كعناوين البريد الإلكتروني، أو أرقام هواتفك، أو أي تفاصيل شخصية، أو كلمة "سوق".
٦. أن لا يتضمن اسم محلك التجاري كلمة "سوق" أو شعاره.
٧. يلتزم سوق.كوم بالتعامل مع معلوماتك الشخصية وعناوين الاتصال بك بسريّة تامة مع الأعضاء الآخرين، ويتم تزويد الأعضاء بمعلومات الاتصال بك فور إتمام العمليات التجارية.
٨. سوف تكون ملزماً بالحفاظ على بيانات التسجيل وتحديثها، وإذا ما أفصحت عن معلومات غير صحيحة أو غير كاملة أو مخالفة لما جاء في اتفاقية المستخدم؛ فإن لسوق.كوم الحق كاملاً في وقف عضويتك في الموقع أو إلغائها.
٩. لسوق.كوم الحق في أن يجري أي تحقيقات يراها ضرورية (مباشرة أو عبر طرف ثالث) ويطالبك بالإفصاح عن معلومات لإثبات هويتك أو ملكيتك لأدواتك المالية.
١٠. في حالة أن المقدم لطلب التسجيل يمثل مؤسسة تجارية فلا بد من تزويد كافة المعلومات والوثائق المطلوبة التي تتضمن رخصتك التجارية، ووثائق أخرى للمؤسسة أو وثائق تظهر مسؤولية أي شخص يتصرف نيابة عنك.
١١. أنت موافق على تزويدنا بأي معلومات أو وثائق لسوق.كوم في حال طلب منك ذلك.
١٢. في حالة عدم الالتزام بأي مما ورد أعلاه فإن لإدارة سوق.كوم الحق في إيقاف عضويتك و حجبك عن الموقع، ونحتفظ كذلك بالحق في إلغاء أي حسابات غير مؤكدة وغير مثبتة أو عمليات أو حسابات مر عليها مدة طويلة دون نشاط.

يؤكد الموقع في هذا البند من الاتفاقية على عدد من الأمور، هي:

- ١- أن العميل يتحمل مسؤولية المحافظة على سرية معلومات حسابه الشخصي، وكلمة المرور الخاصة به، وفي حال تسرب هذه المعلومات أو اختراقها من قبل أطراف أخرى؛ فيجب على العميل إشعار الموقع فوراً؛ كي يتخذ الإجراء المناسب حيال هذا الاختراق.

٢- يؤكد الموقع عدم مسؤوليته عن ضمان أية خسارة قد تلحق بالعميل نتيجة هذا الاختراق؛ لأن هذا الاختراق لم ينتج عن تقصير الموقع في توفير الحماية المطلوبة للموقع؛ وإنما نتج عن طرق أخرى لا يتحملها الموقع^(١).

٣- أن العميل قد يُطالب بالإفصاح عن بعض المعلومات التي يرى الموقع أنها ضرورية لإثبات هوية العميل أو إثبات ملكيته للسلعة، وهذا الشرط لا حرج فيه، بل قد يكون ضرورياً لاستقرار المعاملات التجارية بين الأعضاء، وإثبات الجدية في التعامل بينهم.

٤- على العميل الوفاء بهذه الشروط؛ لقوله ﷺ: «المسلمون على شروطهم»^(٢) والموقع اشترط على العميل ذلك للمشاركة في الموقع، وقد وافق العميل على هذه الشروط، وإذا لم يلتزم العميل بهذه الشروط فإن الموقع له الحق في إيقاف عضوية العميل من الموقع.

(٤) الاتصالات الإلكترونية :

١. أنت موافق على أن يتم التواصل معك عبر البريد الإلكتروني، أو من خلال بث إعلانات ترويجية على الموقع، وأنت موافق على أن جميع الاتفاقيات والإعلانات والبيانات التي تزود بها إلكترونياً تقوم مقام مثيلاتها المكتوبة، في تلبية الاحتياجات القانونية.
٢. سيقوم سوق.كوم خلال فترة عضويتك بإرسال رسائل إلكترونية ترويجية لتعريفك بأي تغييرات أو إجراءات أو نشاطات دعائية جديدة قد تضاف إلى الموقع.
٣. لك الحق كمستخدم بتأكيد عدم رغبتك في تلقي الرسائل الإلكترونية الدعائية ويمكنك إلغاء تلقي مثل هذه الرسائل.

(١) وقد سبق بيان أسباب الضمان عند الفقهاء -رحمهم الله- في حاشية ص: ٤٢٨.

(٢) سبق تخريجه ص: ١٤٤.

ينص الموقع على أنه سيتواصل مع العميل عبر البريد الإلكتروني، وذلك فيما يتعلق بهذه الاتفاقية أو غيرها من الاتفاقيات الأخرى، ويكون هذا التواصل كافياً من الناحية القانونية.

والبريد الإلكتروني يقوم مقام الكتابة بين المتعاقدين، وقد سبق بيان اتفاق الفقهاء -رحمهم الله- على صحة التعاقد بالكتابة إذا كانت بين غائبين^(١).

(٥) التعديلات على اتفاقية المستخدم وآلية عمل سوق.كوم:

١. أنت موافق على أن يقوم سوق.كوم بإعلامك عن أي تعديل على اتفاقية المستخدم وبموجبه تتضاعف التزاماتك، أو تتضاءل حقوقك، وفقاً لأي تعديلات قد تجرى على اتفاقية الاستخدام.

٢. أنت توافق على أن لسوق.كوم أن يجري تعديلات أساسية أو فرعية على هذه الاتفاقية دون أن يتطلب ذلك موافقة إضافية من طرفك، بواسطة بث إعلان عن التعديل على الموقع.

٣. أنت تعلم أن سوق.كوم لا يعتبر مزاداً أو بنكاً، بل موقعاً إلكترونياً تقنياً على شبكة الإنترنت، يتيح بيع البضائع وشرائها بين العملاء المسجلين بالموقع.

٤. العضوية على الموقع مجانية، و سوق.كوم يفرض رسوم إبرام الصفقات على البائعين حين تباع بضاعتهم على الموقع، وهناك رسوم إعلانات اختيارية في حالة طلبها واستخدامها لترويج البضائع على الموقع.

٥. على البائعين دفع كافة الرسوم المستحقة لسوق.كوم خلال ٣٠ يوماً بحد أقصى بعد استكمال أي عملية بيع ناجحة.

٦. على البائع أن يبلغ إدارة الموقع بأي عملية بيع غير ناجحة لأي سبب كان، وسيقوم سوق.كوم بإلغاء العمولة المحتسبة على السلعة.

٧. لك الحق كبائع بإلغاء قيمة أي عمولات على عمليات لم تتم.

(١) ينظر: بدائع الصنائع ٥/ ١٣٨، الشرح الكبير ٣/ ٣، مغني المحتاج ٥/ ٢، كشاف القناع ٣/ ١٤٨.

وقد سبق بيان الأدلة على ذلك أثناء الحديث عن الصيغة الإلكترونية في ص: ١٢٥.

٨. قبل عرضك لأي سلعة للبيع في الموقع؛ عليك مراجعة تفاصيل الرسوم المحددة التي سيتم احتسابها على عملياتك.

٩. للموقع الحق بعمل تعديلات على رسوم العمليات بما يراه مناسباً وسيتم الإعلان عن أي تعديل من خلال مراسلتك على بريدك الإلكتروني، وعليك الالتزام بها وفق بنودها حين يتم الإعلان عنها.

٨. كافة الرسوم تحتسب بالعملة المحلية لموقع البلد الذي سجلت به، عليك دفع كافة الرسوم المستحقة على عملياتك بالموقع إلى سوق.كوم مضافاً إليها أي ضرائب أو نفقات أخرى وذلك في غضون ٣٠ يوماً من تاريخ الفاتورة المرسلة إليه من سوق.كوم.

٩. في حال عدم التزامك بدفع الرسوم أو النفقات المحتسبة على عملياتك في الموقع، فإن سوق.كوم وبدون أدنى مسؤولية قانونية يحتفظ بحقه في الآتي:

- توجيه إنذار رسمي لك لعدم التزامك بالسداد بالوقت المحدد.
- في حالة لم يتم سداد المستحقات المالية في مدة أقصاها ٧ أيام من تاريخ إصدار سوق.كوم للإنذار فيحق لسوق.كوم إيقاف حسابك بشكل مؤقت أو دائم.
- يحتفظ سوق.كوم بحقه -أيضاً- لاتخاذ أي خطوات ضرورية بما في ذلك القانونية في حال عدم تسديدك للرسوم المترتبة عليك لصالح سوق.كوم
- بالنسبة للحسابات المستحقة لأكثر من ٣٠ يوماً، سيتم اقتطاع قيمة المبلغ غير المدفوع من حسابك في المحفظة الإلكترونية "محفظتي" (MyWallet) ولا مانع لديك من قيام سوق.كوم بذلك حسب الأصول مع ضرورة إبلاغك عبر البريد الإلكتروني بإتمام عملية السحب.
- يحتفظ سوق.كوم بحقه لأخذ أي إجراءات أو خطوات ضرورية تتضمن ولا تقتصر على الدعاوى القانونية لتحصيل الرسوم المستحقة والضرائب والنفقات الملائمة.

ينص الموقع في هذه الاتفاقية على عدد من الأمور، هي:

- ١- أن الموقع له حق التعديل في هذه الاتفاقية، وسيقوم الموقع بالإعلان عن هذا التعديل، وأرى أن الإعلان عن التعديل في الاتفاقية على الموقع لا يكفي في إخبار العميل بهذا التعديل؛ لأن العميل قد لا يتمكن من دخول الموقع خلال فترة الإعلان ولذا أرى أنه من الواجب أن يقوم الموقع بالتواصل مع العميل عبر البريد الإلكتروني

وإخباره عن أية تعديلات تطرأ على هذه الاتفاقية، ويؤكد ذلك أن الفقهاء -رحمهم الله- قالوا: «إن ما ثبت بيقين لا يرتفع إلا بيقين»^(١)، فكما أن العميل قرأ الاتفاقية ووافق عليها بيقين؛ فكذلك التعديل فيها لا بد أن يكون بيقين.

٢- أن الموقع ليس صالة للمزاد، أو بنكاً تحفظ فيه الأموال، وإنما هو مكان يسهل التواصل بين البائع والمشتري، فهو كالسمسار والوسيط بين المتعاقدين.

٣- أن الموقع يقدم الوساطة بين المتعاقدين مقابل رسوم يتقاضاها من البائع عند بيع بضاعته على الموقع، إضافة إلى رسوم الخدمات الاختيارية الأخرى، وما يتقاضاه الموقع هو أجره على عمله^(٢)، وقد سبق بيان أن الفقهاء -رحمهم الله- ذكروا أن الأجرة إذا كانت مبلغاً محدداً وقت العقد فهي جائزة بالاتفاق، وأما إذا كانت الأجرة بجزء من ثمن القيمة النهائية للسلعة؛ فالصحيح جوازها^(٣)؛ لأن الأجرة وإن كانت مجهولة للطرفين؛ إلا أنها تؤول إلى العلم مع نهاية الوقت المخصص للمزاد وبذلك لا يحصل نزاع أو خصومة بين الطرفين^(٤).

(١) استخدام نظام سوق للدفع الآمن :

١. يعتبر نظام الدفع الآمن في سوق.كوم أن الدفع لشراء بضائع من الموقع يمكن أن يتم عبر الانترنت كلياً أو جزئياً من خلال خاصية الدفع التابعة لسوق.كوم والتي تسمى محفظتي (MyWallet) أو نقداً عند الاستلام "COD" أو أي أطراف أخرى للدفع قد يوفرها سوق.كوم على الموقع من حين لآخر.

(١) ينظر: المنشور في القواعد ١٥٣/٣، الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٥٩، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ٥٥.

(٢) ينظر: (The Unofficial Guide to eBay and Online Auctions) ص: ٨١.

(٣) وقد سبق بيان هذه المسألة مع ذكر الأقوال والأدلة في ص: ٣١٠.

(٤) ينظر: حاشية ابن عابدين ٦٣/٦، التاج والإكليل ٣٩٠/٥، مغني المحتاج ٣٣٥/٢، المغني ٣٠٧/٦، الوساطة التجارية في المعاملات المالية، ص: ٣٤٧.

٢. إن توفير سوق.كوم لخدمة الدفع عبر محفطتي، أو نقدًا عند الاستلام؛ هو تسهيل للمشتريين لإتمام عمليات الدفع عبر الانترنت، يشرف عليها سوق.كوم في حين أن سوق.كوم لا يشارك في عمليات البيع والشراء على الموقع.

٣. جميع عمليات البيع والشراء على الموقع مستمرة في كونها تتم وفق عقود ثنائية بين البائع والمشتري لسلعة معينة، وسوق.كوم ليس مسؤولاً عن أي عملية لا يتم استكمالها، و غير مسؤول عن أي مطالبة تنتج عن أي عقد يتم إبرامه بين المشتريين والبائعين.

٤. سوق.كوم ليس عليه مسؤولية تجاه التأكد من مصداقية أي مستخدم، وعلى البائع والمشتري أخذ الحيطة و الحذر بالتعاملات، وأنت تعلم وموافق على أن سوق.كوم يحمك الأخطار التي قد تلحق بأموالك خلال تجارتك و تداولاتك على الموقع.

يؤكد الموقع في هذا البند على أن الموقع ليس شريكاً للبائع أو المشتري، وإنما هو وسيط بينهما؛ لتسهيل التواصل بينهما، وتوفير الخدمات التي يحتاجها المتعاقدان كخدمة الدفع الآمن، وخدمة الشحن.

كما أن الموقع ليس مسؤولاً عن أي عملية لا يتم استكمالها؛ لأنه ليس وكيلاً أو شريكاً لأحد المتعاقدين، كما أنه لا يضمن أحدهما على الآخر، وإنما هو وسيط يستحق الأجرة على وساطته بينهما.

(٧) معلوماتك الشخصية:

١. لا مانع لديك بأن تمنح سوق.كوم حقاً غير محدود، وعالمي، ودائم وغير قابل للإلغاء، ومغنى من المصاريف، في استخدام معلوماتك الشخصية، وذلك بهدف تشغيل الموقع وفق اتفاقية الاستخدام، واتفاقية سرية المعلومات.

٢. أنت الوحيد المسؤول عن المعلومات التي قمت بإرسالها أو نشرها، وينحصر دور سوق.كوم بالسماح لك بعرض هذه المعلومات على صفحات الموقع ومن خلال قنواته الإعلانية.

في هذا البند يؤكد الموقع على أنه قد يستفيد من المحتوى الذي يضعه العميل في الموقع مجاناً؛ وذلك بغرض استفادة الموقع منها لأغراض دعائية.

وقد سبق بيان أن الفقهاء -رحمهم الله- أجازوا اشتراط أحد المتعاقدين على الآخر منفعة معلومة في المبيع؛ لعدم منافاة هذا الشرط لمقتضى العقد، فما يقوم به الموقع من الاستفادة من المحتوى الذي يضعه البائع هو من هذا الباب^(١).

والعميل مسؤول عن المعلومات التي يضعها في الموقع، وينحصر دور الموقع في توفير البيئة الإلكترونية المناسبة لعرض هذه المعلومات؛ لأن الموقع وسيط في العملية التجارية، وليس وكيلًا أو شريكًا لأحد العملاء.

(٨) السلع و المعلومات المحظور تداولها خلال استعمالك للموقع :

لا يحق لأي مستخدم عرض أي سلعة لا يسمح بالتجار بها في الأسواق السعودية بحسب لوائح وزارة التجارة، و إدارة الجمارك، ووزارة الداخلية السعودية، وكافة الجهات المعنية، وهذه السلع تشمل:

١. الأدوية والمستحضرات غير المرخصة من قبل وزارة الصحة.
٢. المواد المتفجرة و الأسلحة النارية.
٣. الحيوانات الحية الأليفة والبرية و الطيور.
٤. سلع محرمة.
٥. المشروبات الروحية و الخمور و المسكرات، والتبغ بكافة أنواعه، و الأدوية المخدرة.
٦. البرامج والأقراص الليزرية المنسوخة.
٧. أشرطة الفيديو الخلاعية وأي برامج ذات علاقة بالإباحيات.
٨. المواد الممنوع تداولها قانونياً.
٩. المنتجات من أصل حيواني غير القانونية.
١٠. الوثائق و التحف التاريخية الوطنية المسجلة.
١١. السندات وتتضمن الأسهم، الصكوك، السندات الجمركية أو أي أدوات مالية

(١) وهذا رأي الجمهور، كما سبق بيان هذه المسألة بأدلتها في ص: ٣٨٤، وص: ٤٢٢.

١٢. الخدمات و الإعلانات العامة لمواقع أو شركات.

١٣. القطعة الفنية الممنوع تصديرها خارج المملكة العربية السعودية.

١٤. القطع الأثرية والكنوز الفنية حسبما هو منصوص عليها في القوانين.

١٥. أي سلع معطوبة، أو مزورة، أو يمكن أن تلحق أضراراً بمستخدمي موقع آخر في مصالحهم وصحتهم.

١٦. الأغذية الطازجة و المواد الكيماوية و الغازية.

١٧. أي سلع تم الإعلان بشكل رسمي أو غير رسمي من قبل أي جهة حكومية معنية في المملكة العربية السعودية عن عدم السماح ببيعها، أو استيرادها، أو استعمالها، سواء قبل أو بعد عرضها بالموقع، وللموقع الحق بعدم السماح بعرضها حتى وإن كانت على مسؤولية البائع. في هذا البند يضع الموقع بعض الضوابط للسلع التي لا يسمح بإدراجها في الموقع، ويجب على العميل التقيد بهذه الضوابط، والامتناع عن إدراج هذه السلع في الموقع، ويلاحظ على هذه القائمة التكرار وعدم الترتيب، وكان من المناسب أن يقوم الموقع باختصارها في ضوابط معينة، وترتيبها ترتيباً منطقياً، ولعل الموقع رأى أن التفصيل في هذه القائمة مما يزيد الأمر وضوحاً لدى العميل، وبالنظر إلى هذه القائمة نجد أن هذه السلع لا تخلو من الآتي:

١ - أن تكون السلعة محرمة بذاتها.

٢ - أن تكون السلعة محرمة لانتهاكها حقوق الآخرين.

٣ - أن تكون السلعة مباحة -من حيث الأصل- ولكنها منافية للضوابط التي وضعها ولي الأمر لبيع السلع والخدمات، أو منافية لسياسة الموقع، كبيع الأغذية الطازجة، والأدوية.

وقد اشترط الفقهاء -رحمهم الله - في المبيع أن يكون مباح الانتفاع^(١)، فلا يجوز بيع ما كان محرم الانتفاع، كما أن لولي الأمر الحق في منع بيع بعض السلع المباحة، مرعاة للمصلحة العامة، وعملاً بالاتفاقيات الدولية^(٢).

كما أن الشرع جاء بالنهي عن الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية؛ لأن فيه أكلاً لأموال الناس بالباطل، والله تعالى يقول: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾^(٣).

ووجه الدلالة: أن الله تعالى نهى عن أكل أموال الناس بالباطل، وكل من أخذ مال غيره، وأكله من غير الوجه الذي أباحه الله تعالى، وأذن به الشرع؛ فقد أكله بالباطل، وما يحصل من الاعتداء على حقوق الآخرين بالتزوير أو التقليد فهو من أكل أموال الناس بالباطل^(٤).

وإذا اشترط الموقع عدم بيع بعض السلع المباحة ووافق العميل على هذا الشرط فيجب على العميل الامتثال لهذا الشرط، لقوله ﷺ: «المسلمون على شروطهم، إلاّ شرطاً حرم حلالاً، أو أحل حراماً»^(٥).

(١) ينظر شروط المعقود عليه في: بدائع الصنائع ٥/ ١٤٩، حاشية الدسوقي ٣/ ١٠، حاشية القليوبي ٥٧/ ٢، شرح المنتهى ٢/ ١٤٢.

(٢) ينظر: طاعة أولي الأمر، للدكتور عبد الله الطريقي، ص: ٢٦.

(٣) سورة النساء، من الآية رقم: ٢٩.

(٤) ينظر: أحكام القرآن للقرطبي ٢/ ٣٣٨، تفسير ابن كثير ١/ ٤٨٠، حقوق الاختراع والتأليف في الفقه الإسلامي، للشهراني، ص: ٤٧٢.

(٥) سبق تخريجه ص: ١٤٤.

(٩) المحظورات عند عرضك للسلع

١. عرض سلع تكون مازالت مدرجة للبيع لدى مستخدم آخر.
٢. عرض سلع مقلدة لماركات مسجلة عالمياً أو محلياً.
٣. عرض سلع مسروقة أو غير معروفة المصدر أو غير حاصلة على ترخيص بيع رسمي.
٤. نشر معلومات أو أخبار غير لائقة ضمن العادات و التقاليد المتعارف عليها.
٥. بث معلومات -بحسب تقييمنا- غير صحيحة، أو مضللة، أو تشهيرية، أو مزعجة.
٦. نشر ملاحظات تحتوي على تعليقات عنصرية، أو إهانة للثقافات الأخرى.
٧. إدراج معلومات أو بضائع من شأنها انتهاك حقوق الملكية الفكرية أو حق السرية.
٨. نشر معلومات قذرة أو فاحشة.
٩. نشر معلومات -في نظرنا- تحمل رأياً سياسياً أو ذي محتوى يضر بالمصلحة العامة.
١٠. نشر معلومات تكون -في نظرنا- متعدية على الثقافة أو الدين أو التقاليد المحلية.
١١. نشر معلومات أو محتويات أو إدراج بضائع -في نظرنا- قد لا تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وأحكامها، ومبادئها.
١٢. نشر معلومات أو إدراج بضائع -في وجهة نظرنا- قد تهدد الأمن الوطني.
١٣. نشر معلومات أو محتويات أو إدراج بضائع -في نظرنا- تتضمن أو تشجع على المقامرة.
١٤. استخدام كلمات مثيرة أو غير لائقة حين عرض البضائع للبيع باستعمال هذا النوع من الكلمات في أسماء المنتجات أو العناوين، بهدف شد الانتباه أو توجيه الأعضاء لبضاعتك.
١٥. الإجراءات المحظورة خلال العمليات في الموقع :
 - عدم تسديد ما عليك من دفعات لبضائع قمت بشرائها، ما لم يكن البائع قام بتغيير مواصفات البضاعة أو طرأت مستجدات بعد أن قمت بالمزايدة، أو حدث خطأ مطبعي واضح.
 - عدم تسليمك لسلعة تم شراؤها منك طالما التزم المشتري بالشروط المعلنة.
 - محاولة إتمام صفقات خارج الموقع لسلع عرضت ضمن مزاد الموقع، أو عرضت للبيع على الموقع بدون تسجيلها كعملية ناجحة، بغض النظر عن طريقة التسليم و السداد.
 - استخدام الاتصالات الناتجة عن عمليات الشراء أو البيع على الموقع، لإنجاز صفقات بيع على بضائع أخرى بشكل مباشر أو غير مباشر من مواقع أخرى.

- الإدعاء بعدم بيع البضاعة، في الوقت الذي يرى سوق.كوم -من وجهة نظره- أنها تمت بنجاح وفق اتفاقية المستخدم وأحكام الموقع.
- التلاعب أو محاولة التلاعب على الموقع بأي طريقة بما في ذلك التلاعب بأسعار السلع المعروضة على الموقع، سواء بمفردك أو بمساعدة مستخدم آخر.
- المراوغة والتلاعب في هيكلية رسوم الموقع وعملية الفوترة.
- القيام بأي عمل من شأنه الإخلال بأنظمة حفظ سرية معلومات الموقع.
- تحويل حسابك على الموقع واسم المستخدم، إلى طرف آخر دون إبلاغ إدارة الموقع وموافقتها على هذا الإجراء
- الإعلان عن اتصالات غير قانونية أو ذات حجم كبير، أو سلسلة رسائل هرمية.
- توزيع أي برمجيات مؤذية قد تؤدي إلى إلحاق الضرر بالموقع، أو بمصالح مستخدمي الموقع، ويتحمل من يثبت عليه هذا العمل كافة التعويضات المالية و المعنوية، بدون أدنى مسؤولية على سوق.كوم
- ١٦. اختلاق مطالبة على سوق.كوم أو التسبب بخسارة كلية أو جزئية لخدمات مشغلي الإنترنت أو أي مجهزين آخرين.
- ١٧. القيام بأي عمل يحملنا أعباء غير مبررة على بنيتنا التحتية وسياسة التشغيل.
- ١٨. التدخل أو محاولة التدخل للتأثير على سير العمل في الموقع.
- ١٩. محاولة الاستيلاء على حساب مستخدم آخر، أو القيام بأي عملية احتيال على الموقع أو حسابات المستخدمين والمجالات الأخرى الخاصة بهم.
- ٢٠. تصدير أي أدوات تخص الموقع باستثناء ما هو منصوص عليه في القوانين المنظمة للتصدير في أي من التشريعات المعمول بها في مثل هذه الشؤون.
- ٢١. استنساخ أي محتوى في الموقع أو تعديله، أو خرق حرمة حقوق الطبع أو العلامات التجارية بأي شكل.
- ٢٢. انتهاك أي قوانين طرف ثالث، أو عقود سوق.كوم.
- ٢٣. الإضرار بسوق.كوم من خلال استعمال خدمات الشحن الممنوحة من سوق.كوم أو خدمة محفظتي أو خواص أو عقود أخرى أو شروط وبنود تخص سوق.كوم، التي تعرض على الموقع بين حين وآخر.

- في هذا البند يضع الموقع بعض التصرفات التي لا يسمح بها في الموقع، ويجب على العميل التقيد بهذه الضوابط، والامتناع عن هذه التصرفات وهي كالآتي:-
١. إدراج سلعة لا يملكها البائع، وغير مأذون له بالتصرف فيها، وهذا التصرف منهي عنه شرعاً؛ لقوله ﷺ لحكيم بن حزام -رضي الله عنه- : « لا تبع ما ليس عندك »^(١).
 ٢. نشر معلومات مضللة، أو تخدع الآخرين.
 ٣. نشر معلومات فاحشة، أو إباحية، وهذا منهي عنه شرعاً؛ لأن فيه إشاعة للفحشاء بين الناس، والرسول ﷺ لم يكن فاحشاً ولا متفحشاً، وكان ﷺ يقول: «إن من خياركم أحسنكم أخلاقاً»^(٢).
 ٤. نشر معلومات قد تضر بالآخرين أو بالمصلحة العامة، وهذا منهي عنه لقوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار»^(٣).
 ٥. الاعتداء على الموقع، أو الاعتداء على العملاء الآخرين، ومحاولة الاستيلاء على حساباتهم، وكل هذا منهي عنه لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾^(٤).
 ٦. إخلال العميل بما يجب عليه تجاه الموقع، أو تجاه العملاء الآخرين، وهذا مخالف لقوله ﷺ «المسلمون على شروطهم، إلا شرطاً حرم حلالاً، أو أحل حراماً»^(٥).

(١) سبق تخريجه في ص: ١٥٤.

(٢) رواه البخاري في صحيحه: كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ ٣/ ١٣٠٥، رقم: ٣٣٦٦، ورواه مسلم في صحيحه: كتاب الفضائل، باب كثرة حياته ﷺ ٤/ ١٨١٠، رقم: ٢٣٢١.

(٣) سبق تخريجه ص: ٣٤٤.

(٤) سورة البقرة، من الآية رقم: ١٩٠.

(٥) سبق تخريجه ص: ١٤٤.

(١٠) تتعهد وتعلن وتضمن أنك :

- ١- بلغت ١٨ عاماً أو أكثر.
- ٢- أن لديك السلطة بإلزام المؤسسة " إذا كنت ممثلاً لمؤسسة ".
- ٣- أنك المالك الوحيد لجميع المواد من أي نوع التي ترغب بعرضها للبيع على الموقع وأن لديك ما يثبت أن لك الحق في الاتجار بهذه المواد وعرضها.
- ٤- أنك سوف تلتزم بكافة القوانين المحلية والدولية المعمول بها في هذا الشأن، وكذا الأحكام المعمول بها في شأن استخدام الموقع.
- ٥- أن معلومات السلعة التي ستنشرها على الموقع صحيحة ودقيقة ومفصلة ومصورة.
- ٦- أن تعمل ضمن سياسة الموقع الخاصة بالمحافظة على خصوصية معلومات الاتصال والتواصل، فلن تكشف عن تفاصيل معلومات الاتصال بك بما في ذلك أرقام الهواتف، العناوين البريدية، العناوين الإلكترونية، في أي مكان في الموقع.
- ٧- سوف لن تستخدم معلوماتك التي تحصل عليها من خلال الاتصالات اللازمة لإنجاز أي صفقة على الموقع بهدف إتمام عمليات بيع إضافية خارج الموقع، أو من خلال موقع آخر.
- ٨- سوف لن تجمع معلوماتك عن المستخدمين الآخرين، بما في ذلك عناوينهم الإلكترونية ووسائل الاتصال الأخرى.
- ٩- سوف لن تكشف أو تنشر أي معلومات شخصية عن المستخدمين، أو استخدامها بطريقة -في نظرنا- قد تنتهك سريتهم وخصوصيتهم والقوانين المعمول بها.
- في هذا البند من الاتفاقية يتعهد العميل بالامتثال لشروط الموقع، ويضمن الإخلال في تنفيذها، ويجب على العميل أن يمثل لهذه الشروط، والالتزام بالمحافظة على المعلومات الشخصية للآخرين، وعدم نشرها في الموقع، أو الاستفادة منها خارج الموقع، واشتراط هذه الشروط جائز؛ لأنها لا تخالف مضمون العقد، و الرسول ﷺ يقول: «المسلمون على شروطهم، إلا شرطاً حرم حلالاً، أو أحل حراماً»^(١)، وقد اشترط الموقع على العميل هذه الشروط، ووافق العميل عليها، فوجب الامتثال لها.

(١) سبق تخريجه، ص: ١٤٤.

(١١) حقوق الطبع :

كافة المحتويات التي يتضمنها الموقع، هي ملك وحقوقها محفوظة إما لسوق.كوم أو لمستخدميه، وهي محمية ضمن حقوق الطبع المحفوظة، والعلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية والإبداعية.

يؤكد الموقع في هذا البند على أن المحتويات الموجودة على الموقع هي حقوق محفوظة لأصحابها، وحقوق الطبع معتبرة؛ حيث أصبح لها قيمة مالية، فيجب احترامها وعدم الاعتداء عليها^(١)؛ لقول الله تعالى ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾^(٢).

(١٢) العلامات التجارية :

١. سوق.كوم والشعارات المملوكة، والكلمات والشعارات الأخرى على الموقع، هي إما علامات تجارية مسجلة أو غير مسجلة لسوق.كوم، وهي محمية بحقوق ملكية العلامات التجارية الدولية والفكرية الأخرى.

٢. علامات سوق.كوم التجارية قد لا يتم استخدامها لمنتجات أو خدمات خارج السوق أو من شأنها تحط من قيمته ومصداقيته. كل العلامات التجارية الأخرى غير المملوكة لسوق.كوم والتي تظهر على الموقع هي ملكية لأصحابها.

يؤكد الموقع في هذا البند على أن العلامات التجارية الموجودة على الموقع هي حقوق محفوظة لأصحابها، وأصبح لها في العُرف المعاصر قيمة مالية معتبرة لتمول الناس لها، وهذه الحقوق يعتد بها شرعاً، فلا يجوز الاعتداء عليها؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾^(٣).

وقد صدر قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي رقم : ٤٣ (٥ / ٥) في دورة مؤتمره الخامس بالكويت بشأن الحقوق المعنوية، وقرر ما يلي: «أولاً: الاسم التجاري

(١) ينظر: حقوق الاختراع والتأليف في الفقه الإسلامي، ص: ٤٧٢.

(٢) (٣) سورة البقرة، من الآية رقم: ١٩٠.

والعنوان التجاري، والعلامة التجارية، والتأليف والاختراع أو الابتكار، هي حقوق خاصة لأصحابها، أصبح لها في العُرف المعاصر قيمة مالية معتبرة لتموّل الناس لها وهذه الحقوق يعتد بها شرعاً، فلا يجوز الاعتداء عليها^(١).

(١٣) الإضرار بسوق.كوم:

١. لا بد من الإبلاغ عن أي انتهاك لاتفاقية المستخدم هذه في سوق.كوم.
 ٢. إذا علمت أن حقوق ملكيتك الفكرية قد انتهكت؛ فينبغي عليك إبلاغ الموقع بذلك.
 ٣. إذا قام العميل بانتهاك حقوق الملكية؛ فقد يلجأ سوق.كوم إلى أن يلغي عضوية العميل في الموقع، أو إزالة ما له من محتويات على الموقع.
 ٤. كما يمكن لسوق.كوم اللجوء إلى خطوات تقنية أو قانونية ضد المستخدمين الذين يختلقون مشاكل أو مطالبات قانونية من أي نوع.
 ٥. يمنع عرض عناوين لمواقع خارج سوق.كوم.
- يؤكد الموقع على العميل بأن يخبره عن أي انتهاك لاتفاقية المستخدم؛ لأن الموقع قد يصعب عليه مراقبة ما يعرض في الموقع، فيُحتمل أن تحدث انتهاكات لهذه الاتفاقية دون علم الموقع، فإذا أخبر العميل بهذه الانتهاكات؛ فإن هذا يؤدي إلى استقرار العمليات التجارية، وقلة الإشكالات بين العملاء فيما بينهم، وفي هذا مصلحة للموقع وأعضائه، وهذا من التعاون على البر والتقوى، والله تعالى يقول: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^(٢).

كما يؤكد الموقع على عدم السماح بعرض عناوين لمواقع أخرى، وهذا من حق الموقع؛ لأنه مالك لموقعه فمن حقه أن يشترط ما يحفظ حقوقه، ولا يجوز للعميل مخالفة

(١) ينظر: مجلة المجمع (ع ٥، ج ٣ ص ٢٢٦٧).

(٢) سورة المائدة، من الآية رقم: ٢.

هذا الشرط، لقوله ﷺ: «المسلمون على شروطهم، إلا شرطاً حرم حلالاً، أو أحل حراماً»^(١).

(١٤) حماية المشتري :

يوجد لدى سوق.كوم "برنامج لحماية المشتري" ويهدف إلى مساعدة المشتريين لضمان حماية مشترياتهم من احتيال الباعة على الموقع، وذلك على النحو الآتي:-

١. إذا قام المشتري بشراء بضاعة بطريقة الدفع الآمن "سيف باي" Safepay، ولم يتسلم بضاعته، أو أنه تسلم بضاعة تختلف عما عرض من مواصفات، أو تختلف قيمتها عما تم ذكره بصفحة العرض، فيمكن للمشتري طلب الحماية وفق برنامج حماية المشتري. ويتضمن هذا البرنامج بنداً يتيح التعويض له من سوق.كوم عن قيمة البضاعة فقط. وحتى يستفيد المشتري من هذا البرنامج ينبغي عليه أن يرفع شكوى بواسطة البريد الإلكتروني لسوق.كوم خلال ٤٨ ساعة من تاريخ استلامه للسلعة غير المطابقة مع ذكر كافة التفاصيل اللازمة والمتعلقة بالعملية.

٢. بعد استلام إدارة سوق.كوم للبلاغ المرسل سيتم عمل اللازم للتحقق من الحالة وتفاصيلها، وفي حالة تقرر أن البائع هو من قام متعمداً بالاحتيال على المشتري، فسيقوم سوق.كوم بتعويض المشتري ضمن سياسة الموقع.

٣. استكمالاً لما ورد برقم ٢ أعلاه فإن سوق.كوم قد تلجأ وصول البائع إلى الموقع وإلغاء عضويته، وللموقع الحق بتحميل البائع تكاليف تعويض المشتري وتكاليف الشحن والتسليم، ويحتفظ سوق.كوم بحقه في اتخاذ خطوات إضافية إذا ما كانت ضرورية، بما في ذلك الخطوات القانونية.

٤. أنت تعلم وموافق على أنه في حال إرجاع أي سلعة من المشتري إلى سوق.كوم، إذا كانت السلعة محرمة أو غير قانونية، فإنه يحق لسوق.كوم حينها وبمحض رأيه أن يتلف البضاعة أو أن يتخذ أي خطوات ضرورية أخرى.

(١) سبق تخرجه، ص: ١٤٤.

يوضح الموقع في هذا البند آلية عمل برنامج حماية المشتري؛ حيث يقوم الموقع بحفظ مدفوعات المشتري، حتى يتسلم المشتري السلعة التي اشتراها من الموقع ويقتنع أنها السلعة التي عرضها البائع في الموقع، ثم يقوم الموقع بتسليم المبلغ للبائع^(١). وقد سبق بيان أن ما يقوم به الموقع مشابه لما ذكره الفقهاء -رحمهم الله- في جواز وظيفة «يد أمين»^(٢)؛ حيث يكون الموقع وسيطاً بين المتعاقدين، لتسهيل التواصل بينهما؛ حيث تصل السلعة للمشتري، ويصل الثمن للبائع، وذلك لتعويض نقص الثقة الحاصلة بينهما، أو لجهالة أحدهما للآخر^(٣).

كما يؤكد الموقع على أن له الحق في إتلاف السلع المرتجعة المخالفة لسياسة الموقع، وقد ذكر الفقهاء -رحمهم الله- في ضوابط تغيير المنكر أن لا يحصل بسبب تغيير المنكر باليد منكر أعظم وأكبر منه، أو تفويت معروف أعظم منه، والقاعدة الشرعية تقول: «أن درء المفسد مقدم على جلب المصالح»^(٤)، ويقول ابن تيمية -رحمه الله- : «إذا تراجعت المصالح والمفاسد، فإن الأمر والنهي وإن كان متضمناً لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة، فينظر في المعارض له، فإن كان الذي يفوت من المصالح أو يحصل من المفاسد أكثر لم يكن مأموراً به، بل يكون محرماً إذا كانت مفسدته أكثر»^(٥).

(١) ينظر: التجارة الإلكترونية لجاري شنايدر، ص: ٦٨٩، (Online Auctions) ص ٦٦، The

Unofficial Guide to eBay and Online Auctions ص ٧٩.

(٢) ينظر: ص: ٢٤٧.

(٣) ينظر: البحر الرائق ٧/ ٤٦، مواهب الجليل ٤/ ٤١٨، روضة الطالبين ٥/ ١١٦، الإنصاف ٥/ ٢٥٨.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٩٠ الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ٨٧، الوجيز في

إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص: ٢٦٥.

(٥) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٨/ ١٢٩.

ولذلك أرى أن الموقع لا يملك إتلاف هذه السلع، بل لا بد أن يكون إتلاف السلع المحرمة للجهات المختصة؛ لأن ذلك من الافتيات^(١) على صلاحيات ولي الأمر كما أن إتلاف الموقع لهذه السلع قد يؤدي إلى ضرر وفتنة.

(١٥) مسؤولية سوق.كوم

١. الموقع هو مجرد قناة للتواصل، حيث يمكن للمستخدمين الالتقاء والتفاعل مع بعضهم بهدف بيع البضائع وشرائها.

٢. سوق.كوم لا يبيع ولا يشتري بضاعة، وهو لا يمكنه أن يكون طرفاً في أي صفقة وهو غير ملزم بالنيابة عن أي من البائع أو المشتري المستخدمين للموقع.

٣. سوق.كوم لا يضمن أن المشتري أو البائع سوف يتم الصفقة، أو يقبل البائع بإرجاعها أو بإعادة ثمنها.

٤. أنت لن تحمل سوق.كوم مسؤولية المستخدمين من ناحية المحتوى، أو البضائع، أو المعلومات التي يعرضونها.

٥. سوق.كوم غير مسؤول عن عدم التقيد بإبرام العقد بين المستخدمين، إذ أن عقد بيع أي بضاعة سيكون ثنائياً بين البائع والمشتري، وليس على سوق.كوم التزام أو مطالبة بشأن تلك البضاعة المبرم بخصوصها عقد بين البائع والمشتري.

٦. سوق.كوم غير مسؤول عن أي أداء غير مرض أو متأخر من قبل أي من الطرفين بسبب بضاعة غير متوفرة أو تأخر تسليمها.

٧. سوق.كوم ليس مطلوب منه التوسط أو حل أي نزاع أو إشكال بين المستخدمين...

يؤكد الموقع في هذا البند أنه مجرد قناة للتواصل بين البائع والمشتري، فهو لا يبيع سلعة ولا يشتريها، كما أنه لا يضمن أحداً من المتعاقدين، ولن يتحمل مسؤولية

(١) الافتيات هو: الاستبداد بالرأي، والسبق بفعل شيء دون استئذان من يجب استئذانه، ويراد به عند

الفقهاء: فعل الشيء بغير ائتمار من حقه أن يؤتمر فيه.

ينظر: لسان العرب ٦٩/٢ مادة (فوت)، التعاريف للمناوي، ص: ٧٩.

الأخطاء التي تحصل منهم، وينحصر دور الموقع في تهيئة البيئة الإلكترونية المناسبة لإتمام العملية التجارية، مع توفير خدمات اختيارية للشحن وعملية الدفع، ويستحق الأجرة على عمله^(١).

(١٦) السرية :

١. يتخذ سوق.كوم معايير عالية للحماية من وصول شخص غير مفوض إلى معلومات هويتك الشخصية وحفظها، مع العلم أن الإنترنت ليست وسيلة آمنة، وسرية معلوماتك الشخصية لا يمكن أن تكون مضمونة ١٠٠٪.

٢. سيقوم سوق.كوم بتزويد معلومات الاتصال بك للطرف الثاني لإتمام الصفقة؛ حيث يتم التواصل بين الطرفين لإتمام عملية الشحن والدفع.

٣. سوق.كوم ليس له سيطرة على أفعال أي طرف ثالث، أنت تعلم وموافق أن سوق.كوم قد يستخدم معلوماتك التي زودته بها، بهدف تقديم الخدمات لك في سوق.كوم، ولإرسال رسائل تسويقية لك، وأن عقد السرية في هذا الموقع يضبط عمليات الجمع والمعالجة والاستخدام والتحويل لمعلومات هويتك الشخصية.

يؤكد الموقع في هذا البند حرصه على المعلومات الشخصية للعميل؛ وذلك باتخاذ معايير عالية في الحماية كما يؤكد الموقع أنه -ومع هذه الجهود المبذولة في الحماية- لا بد من إدراك أن الإنترنت ليست وسيلة آمنة تماماً، وبالتالي فقد تنكشف بعض معلومات العميل بدون خيار من الموقع، وحفظ المعلومات الشخصية للعميل من الأمور الواجبة على الموقع، ولا يجوز له الكشف عنها فيما يتعارض مع سياسة الخصوصية على الموقع، وقد تعهد الموقع بالمحافظة على هذه المعلومات، وقد أمر الله تعالى بالوفاء بالعهد بقوله: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾^(٢).

(١) وقد سبق بيان أسباب الضمان عند الفقهاء -رحمهم الله- في حاشية ص: ٤٢٨.

(٢) سورة الإسراء، من الآية رقم: ٣٤.

(١٧) نقض اتفاقية المستخدم :

إن سوق.كوم بحسب اتفاقية المستخدم وبحسب القانون قد يلجأ حالاً وبدون تحميله المسؤولية إلى تحديد نشاطك، وإزالة عروضك في الزائدات، وشطب قوائم بضاعتك المعروضة للبيع، وإنذار المستخدمين الآخرين بشأن نشاطاتك، وذلك في الحالات الآتية :-

١. إذا انتهكت اتفاقية الاستخدام.

٢. إذا لم يكن بإمكان سوق.كوم توثيق أي من معلوماتك المقدمة إليه.

٣. إذا قرر سوق.كوم أن نشاطاتك قد تتسبب في إشكالات قانونية.

٤. إن قيامك بانتهاك اتفاقية المستخدم هذه لا يلزم سوق.كوم بالتنازل عن حقه في اتخاذ الإجراءات المناسبة لمثل هذا الفعل ولغيره من أفعال الانتهاك المشابهة، وسوق.كوم لا يضمن اتخاذه إجراءات ضد كل الانتهاكات لاتفاقية المستخدم.

يؤكد الموقع أن له الحق في اتخاذ ما قد يؤثر في تقييد نشاط العميل إذا انتهك العميل هذه الاتفاقية، أو إذا لم يتمكن الموقع من توثيق معلومات العميل أو إذا تسبب نشاط العميل في أي إشكالات قانونية، ويحتفظ الموقع بحقوقه كاملة عند إلغاء نشاط العميل على الموقع، لذا يجب على العميل أن يلتزم بشروط الموقع وأن يستخدم الموقع فيما أعد له، وألا يكون سبباً في إلحاق الأذى على الموقع أو العملاء الآخرين^(١).

(١) إن إساءة العميل استخدام الموقع فيما أعد له مشابه لما ذكره الفقهاء من استعمال المؤجر للعين المؤجرة فيما أعدت له، وفي ذلك يقول ابن قدامة - رحمه الله - في المغني ٥٢ / ٨ : «إنَّ من استأجر عقاراً للسكنى فله أن يسكنه ويُسكِّن فيه من شاء ممن يقوم مقامه في الضرر أو دونه، ويضع فيه ما جرت عادة الساكن به من الرحال والطعام، ويُخزَّن فيها الثياب وغيرها، مما لا يضر بها، ولا يسكنها ما يضر بها، مثل: القصَّارين، والحدادين؛ لأنَّ ذلك يُضرُّ بها، ولا يجعل فيها الدواب؛ لأنَّها تروث فيها وتفسدها، ولا يجعل فيها السرجين ولا رحي، ولا شيئاً يضر بها، ولا يجوز أن يجعل فيها شيئاً ثقيلاً فوق سقف؛ لأنَّه يُثقله ويكسر خشبه، ولا يجعل فيها شيئاً يضر بها إلا أن يشترط ذلك.. ولا نعلم فيه مخالفاً».

والسرجين هو: الزبل ويراد به النجاسة.

ينظر: المطلع على أبواب المقنع، ص: ٢٢٩.

(١٨) المزايدة والشراء :

١. جميع المزايدات وفق صيغة «المزاد» وكافة المشتريات وفق صيغة «اشتريها الآن» على الموقع، تعتبر التزاماً من طرفك بإتمام الشراء للبضاعة التي زادت عليها أو التي اشتريتها، فلو كنت عرضت السعر الأعلى على بضاعة ووافق على ذلك البائع، تصبح أنت «المشتري الفائز» عليك حينها إتمام الصفقة مع البائع شرعاً وقانوناً، ولا يحق لك الانسحاب بعد فوزك بالمزاد وانتهائه...

٢. سيكون هناك فائز واحد بكل مزاد. ولسوق.كوم الحق بعدم اعتماد فوزك.

٣. سوق.كوم له الحق في رفض المزايدات أو إلغائها سواء تم الفوز أم لم يتم.

٤. إذا كنت مشترياً فائزاً يمكن لك مضاعفة كمية المزايدة أو الشراء شريطة أن يوافق البائع على الزيادة، ولكنك ليس بإمكانك تخفيض كمية المزايدة أو الشراء أو إلغاؤها، فأنت موافق على الالتزام بشروط البيع في حال إقدامك على المزايدة أو الشراء، ما دامت مواصفات البضاعة وشروط البيع لم تنتهك بحسب اتفاقية المستخدم وبحسب القوانين المعمول بها.

٥. يجب على المشتري الفائز أن يتصل بالبائع خلال ٤٨ ساعة من تاريخ إقفال المزاد أو إتمام الشراء.

٦. على المشتري أن يقوم بإضافة تقييم عن البائع بشكل منصف فور استلام السلعة.

٧. أنت موافق على عدم القيام بمزايدات أو عمليات شراء زائفة على الموقع، وكذلك عدم استخدام اسم مزيف أو أي معلومات شخصية مزيفة، أو استخدام بطاقة ائتمان لغيرك دون تفويض للمزايدة أو الشراء، إذ أن سوق.كوم له الحق في اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة لمقاضاة كل من يقوم بعمليات احتيالية من هذا النوع.

لضمان الجدية في التعامل بين المتعاقدين؛ يؤكد الموقع على أن العقود التي تقام على الموقع لازمة في حق البائع والمشتري، فلا يحق للمشتري الانسحاب بعد فوزه بالمزاد، كما لا يحق للبائع التهاون في إتمام الصفقة للمشتري، واشتراط الموقع لهذا

الشرط صحيح^(١) ويجب على المتعاقدين العمل به؛ لقوله ﷺ : «المسلمون على شروطهم، إلا شرطاً حرم حلالاً، أو أحل حراماً»^(٢).

وجه الاستدلال من وجهين:

١- أن الرسول ﷺ أمر بالامتنثال للشروط بين المتعاقدين، وأن هذا من صفات المسلم، والموقع قد اشترط عليهما هذا الشرط، وقبل به؛ فوجب الامتنثال له.

٢- أن اشتراط الموقع لهذا الشرط؛ لا يحرم حلالاً ولا يحل حراماً فوجب الامتنثال لشرطه.

كما أن الموقع لا يسمح بمزايدات وهمية، أو عمليات شراء زائفة؛ لما في ذلك من الإضرار بالموقع وعملائه، كما أنه يؤدي إلى رفع قيمة السلعة، وهذا من النجش المنهي عنه في قوله ﷺ: «ولا تناجشوا»^(٣).

(١٩) البيع والرعاية في المزادات :

- يمكنك إدراج بضائع للبيع على الموقع وفق القوانين المعمول بها، على أن تتضمن مواصفات السلعة المعروضة وصوراً لها، ويجب عرضها بشكل لائق.
- كما أنه ممنوع عليك القيام بصفقات خارج الموقع، عن طريق الإعلان عن أرقام هواتفك أو بريدك الإلكتروني ضمن قوائم الإدراج على الموقع، ويعتبر ذلك بمثابة انتهاك لشروط اتفاقية المستخدم.
- ويجب أن تكون مواصفات السلعة المعروضة حقيقية وراثة، وإذا لم تكن كذلك فأنت موافق على إعادة المبالغ المدفوعة في البضاعة لأصحابها.

(١) ينظر: بدائع الصنائع ٥/ ١٧١، مواهب الجليل ٤/ ٣٧٣، روضة الطالبين ٣/ ٤٠٣، كشاف القناع ٣/ ١٨٩.

(٢) سبق تخريجه في ص: ١٤٤.

(٣) سبق تخريجه في ص: ٢١٨.

- أنت موافق على عدم إدراج بضاعة محددة مرات عديدة ضمن عنوان "اشتري الآن" وللسوق.كوم الحق في إزالة القوائم المكررة من على الموقع.
- عليك أن تشحن البضاعة للمشتري الفائز في غضون ٤٨ ساعة من تاريخ إتمام عملية البيع وعليك توصيلها بطريقة تجارية لائقة، سواء كان تسديد ثمن البضاعة من خلال محفظتي (MyWallet) أو من خلال خاصية "الدفع عند الاستلام" وعليك توثيق هوية المشتري الفائز حسبما هو متفق عليه بينكما.
- وإذا ما رأى سوق.كوم أنك نفذت عملية احتيالية من على الموقع، فسيأخذ بحقك كافة الإجراءات المتضمنة لتحديد عضويتك في الموقع.
- وحال إغلاق المزاد يقوم سوق.كوم بالاتصال بكل من البائع والمشتري وإبلاغهما بالمعلومات المتعلقة بكيفية اتصال كل منهما بالآخر، وذلك بهدف إتمام الصفقة، وأنه ممنوع على أحد الطرفين استخدام المعلومات المعطاة له لأي غرض آخر غير إتمام الصفقة التي تمت عن طريق الموقع.
- يشرط الموقع في هذا البند عدداً من الشروط لضبط العملية التجارية على الموقع، وحماية حقوقه وحقوق الأعضاء، ومن ذلك:
- أن يقوم البائع بوصف السلعة المعروضة، ووضع صور لها؛ حتى يكون المشتري على علم بالسلعة التي يرغب بشرائها، وهذا بدوره يؤدي إلى إزالة الإشكال ويقطع الخصومة؛ لكون المبيع غائباً عن مجلس العقد.
- لا يسمح الموقع بأن يستفيد البائع من خدمات الموقع ببيع سلعة خارج الموقع؛ لأن في ذلك تهرباً من دفع الرسوم الواجبة عليه، والموقع يستحق الأجرة مقابل خدماته التي يقدمها للبائع، وفي بيع السلعة خارج الموقع أكل لأموال الناس بالباطل، والله تعالى يقول: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَتْ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾^(١).

(١) سورة النساء، من الآية رقم: ٢٩.

- يلتزم البائع بشحن السلعة للمشتري، وقد نص الفقهاء -رحمهم الله- على أن البائع تلزمه مؤونة تسليم المبيع إلى المشتري^(١)، فإذا كان المشتري غائباً؛ تبقى السلعة أمانة عند البائع حتى يستلمها المشتري أو من ينوبه، ولا يُلزم البائع بنقل السلعة إلى مكان المشتري^(٢)، إلا أنه قد جرى العرف في المزاو الإلكتروني على أن يتولى البائع شحن السلعة إلى عنوان المشتري، وذلك بناءً على توكيل المشتري له بشحن السلعة إلى عنوانه، وقد سبق بيان أن الفقهاء -رحمهم الله- أجازوا للمشتري توكيل البائع في القبض خاصة إذا تعذر على المشتري قبض السلعة بنفسه^(٣).

(٢٠) تزويد معلومات استرجاعية :

سوق.كوم يشجع المشترين والبائعين على الموقع لإعطاء تغذية راجعة *Feedback* كل عن الآخر عقب إتمام كل عملية بيع، فهذا من شأنه مساعدة جميع المستخدمين للتعرف على المشترين والبائعين المحتملين، وسوف تعرض التغذية الراجعة مع هوية المستخدم على الموقع، وأنت موافق على عدم نشر تغذية راجعة تحوي تهجمات عنصرية أو انتقاص من القيمة الثقافية أو تعليقات تهكمية، كما يمنع نشر تغذية راجعة بهدف الترويج لمبيعات خارج الموقع وفي حال استمرارك بتلقي تغذية راجعة سلبية فإن سوق.كوم سيباشر إلى إلغاء عضويتك على الموقع.

يشجع الموقع في هذا البند جميع عملائه على تقييم بعضهم بعضاً بعد إتمام كل عملية تجارية، وبناءً على هذه التقييمات تتأثر سمعة الشخص في الموقع سلباً أو إيجاباً وهذه التقييمات تكون محل اهتمام أعضاء الموقع قبل الدخول في المزايدة والشراء للسلع

(١) ينظر: الهداية ٢٧/٣، التاج والإكليل ٤٧٦/٤، مغني المحتاج ٧٣/٢، كشاف القناع ٢٨٣/٣.

(٢) ينظر: بحث القبض، صوره وبخاصة المستجدة منها وأحكامها، للدكتور الصديق الضير، من بحوث مجمع الفقه الإسلامي في دورته السادسة ١/٤٨٦.

(٣) ينظر: ص: ٢٦١.

التي يدرجها صاحبها في الموقع، كما يمكن للعميل إضافة تعليق قصير لتوضيح النقاط الإيجابية أو السلبية في العميل الآخر، بشرط ألا يكون التعليق مخالفاً لسياسة الموقع^(١). والمشاركة في تقييم الأعضاء يؤدي إلى الجدية والانضباط بين العملاء؛ إذ سيحرص كل عضو على تحصيل النقاط الإيجابية عن طريق صدق التعامل مع الآخرين، وهذا من صالح الموقع وأعضائه، وهو من التعاون على البر والتقوى، والله تعالى يقول: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^(٢).

(٢١) إلغاء الوصول أو العضوية :

بدون إلحاق الضرر بحقوقه الأخرى ووسائله المشروعة لاسترداد حقوقه، يمكن لسوق.كوم وقف عضويتك أو وصولك إلى الموقع في أي وقت وبدون إنذار ولأي سبب، ودون تحديد، ويمكنه إلغاء اتفاقية المستخدم هذه.

ينص الموقع في هذا البند أن له الحق في إلغاء عضوية العميل دون سابق إنذار والغالب أن هذا لا يحصل إلا إذا خالف العميل اتفاقية الاستخدام، وبالنظر إلى الأجرة التي يأخذها الموقع؛ نجد أنه يأخذ الأجرة من العميل عند إتمام العملية التجارية، ففي كل عملية ناجحة يستحق الموقع أجرة على عمله، فما يقوم به الموقع هو من باب الجعالة، وهي عقد جائز، فيجوز للموقع إلغاء عضوية العميل، وفسخ العقد^(٣).

(١) ينظر: (THE INTERNET ENCYCLOPEDIA) ٧٠٧/٢، (How to Sell ANYTHING on eBay) ص: ١٣٣.

(٢) سورة المائدة، من الآية رقم: ٢.

(٣) ينظر: البحر الرائق ١٦٦/٥، منح الجليل ٦٩/٨، مغني المحتاج ٤٣٣/٢، كشاف القناع ٢٠٦/٤.

(٢٢) لا ضمان:

إن سوق.كوم لا يضمن إصلاح الأعطاب، ولا يضمن خلو الموقع من الفيروسات، وأي أشياء أخرى يمكن أن تلحق الضرر بالمستخدمين، ومن طبيعة الاتصال عبر الإنترنت أن تكون المعلومات فيه معرضة للدخول إليها وإفسادها والتسبب في التأخير، وقد يتعرض الموقع من حين لآخر إلى عدم الاستعداد بسبب إصلاح الأعطال والصيانة والتطوير، أنت موافق أن سوق.كوم ليس ملزماً بدعم الموقع، وأنت موافق علناً على زيارتك للموقع وتحمل مخاطرك بنفسك.

يؤكد الموقع على أنه لا يضمن السلع المعروضة على موقعه؛ لأن دور الموقع هو مجرد وسيط بين البائع والمشتري، فإذا وُجد عيب في السلعة، أو كانت مخالفة لمواصفاتها على الموقع؛ فإنها يتحمل ذلك البائع فقط، والموقع ليس له علاقة في ذلك.

كما لا يضمن الموقع خلو الموقع من الفيروسات؛ لأن بيئة الإنترنت ليست آمنة تماماً، ومع بذل الموقع جهده في الإصلاح والتطوير؛ إلا أن كثرة العمليات التجارية على الموقع، وما يصاحب ذلك من إدراج ملفات وصور للسلع المعروضة؛ قد ينتج عن ذلك وجود عدد من الفيروسات في الموقع، فإذا حصل ضرر للعميل من هذه الفيروسات؛ فإن الموقع لا يضمن هذا الضرر؛ لأنه حصل من أمر خارج عن إرادة الموقع^(١).

(٢٣) تحديد المسؤوليات:

بحسب ما هو مسموح في القانون فإن سوق.كوم وموظفيه ومدرائه ووكلائه والمتفرعين عنه والمجهزين له لن يكونوا مسؤولين عن أي خسارة تنشأ عن استخدامك للموقع، إذا لم تكن راض عن الموقع أو عن أي من محتوياته فالحل هو بعدم استمرارك باستخدامه، علاوة على ذلك فأنت موافق أن أي استخدام غير مفوض للموقع وخدماته، بسبب إهمالك سوف يتسبب بإلحاق الأذى بسوق.كوم، وعليه سيضطر السوق حينها إلى اللجوء إلى شروط اتفاقية المستخدم.

(١) ينظر: طرق حماية التجارة الإلكترونية، ص: ٢٧٥.

يخلي الموقع في هذا البند مسؤوليته عن أية أضرار أو خسارة تلحق بالعميل نتيجة استخدامه للموقع، ويؤكد الموقع على أنه ينبغي للعميل أن يتوقف عن استخدام الموقع إذا لم يكن راضياً عن مستوى الخدمات المقدمة له.

(٢٤) الأمان:

أنت موافق على توفير الأمان لسوق.كوم من أي ضرر قد يلحق به جراء مطالبات أو خسائر تحدث بسبب انتهاكك لاتفاقية المستخدم.

ينص الموقع في هذا البند على أن العميل لا يحق له مطالبة الموقع بتعويضات نتيجة انتهاك العميل لاتفاقية المستخدم؛ لأن الضرر الحاصل للعميل إنما كان بسببه ولم يكن للموقع إتلاف أو تعدي على السلعة، فلم تتحقق أسباب الضمان في حق الموقع^(١).

(٢٥) العلاقة والإشعارات :

لا تتضمن أي من بنود اتفاقية المستخدم إشارة إلى وجود شراكة بينك وبين سوق.كوم وأنت ليس لك سلطة في إلزام سوق.كوم بأي حال من الأحوال، وأن أي إشعارات تود إرسالها لسوق.كوم، عليك إرسالها بالبريد الإلكتروني، على أن يقوم سوق.كوم بالرد على الرسالة الإلكترونية، وأنت تعرف وموافق على أن أية إشعارات ترسل إليك من سوق.كوم سوف تعلن على الموقع أو بواسطة البريد الإلكتروني الذي زدتنا به خلال عملية التسجيل، ويفترض أنك تسلمته بعد ٧٢ ساعة من الإرسال. ويمكن أن نرسل لك إشعاراً بالبريد العادي على العنوان الذي زدتنا به ويفترض وصوله إليك بعد ٧ أيام من الإرسال.

(١) وقد سبق بيان أسباب الضمان عند الفقهاء -رحمهم الله- في حاشية ص: ٤٢٨.

يؤكد الموقع على أن الموقع ليس شريكاً مع العميل، وإنما مجرد وسيط يستحق
الأجرة على عمله.

كما أن التواصل مع الموقع يكون عبر بريده الإلكتروني، إذ الموقع سيرسل
الإشعارات للعميل عبر البريد الإلكتروني أو البريد العادي، ولا شك أن استخدام
البريد الإلكتروني في التواصل أسهل وأسرع في توصيل المطلوب من البريد العادي.

(٢١) تحويل الحقوق والالتزامات:

أنت هنا تمنح سوق.كوم الحق في تحويل حقوقه، ومنافعه، والتزاماته، ومسؤولياته، إلى أطراف أخرى تعمل معه، دون الحاجة للرجوع إليك، وذلك بحسب نصوص اتفاقية المستخدم وسوق.كوم ملتزم بإشعارك عن مثل هذه التحويلات إذا حصلت، وكذلك بالنشر على الموقع، في حين أنك لا تستطيع تحويل منافعك، وحقوقك، والتزاماتك لطرف ثالث؛ دون أخذ إذن مكتوب سلفاً من سوق.كوم، وذلك وفق الشروط والبنود في اتفاقية المستخدم.

يؤكد الموقع في هذا البند على أن له الحق في تحويل حقوقه أو التزاماته لطرف ثالث دون الرجوع للعميل، وتحويل الحقوق والالتزامات مشابه لما ذكره الفقهاء في مسألة «بيع العين المؤجرة لغير مؤجرها» وذلك بجامع أن حقوق مالك العين المؤجرة والتزاماته؛ قد انتقلت بالبيع إلى المشتري، ولا يؤثر هذا في عقد الإجارة مع المستأجر، فالبيع صحيح والإجارة باقية^(١).

(١) اختلف الفقهاء -رحمهم الله- في صحة بيع العين المؤجرة لغير مؤجرها على قولين:

القول الأول: أن البيع صحيح، ولا أثر لكونه مؤجراً لغير البائع، كما أن الإجارة لا تفسخ بهذا البيع وهذا قول جمهور الفقهاء، وهم: الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، واستدلوا لذلك بأن المعقود عليه في البيع هو العين والمعقود عليه في الإجارة هو المنافع، فلا تعارض.

القول الثاني: أن البيع غير صحيح، ولا تنفسخ الإجارة بالبيع، وهذا قول عند الشافعية، ودليلهم: أن الإجارة تمنع من التسليم، فتناقضا، إذ أن الإجارة تقتضي بقاء العين في يد العميل للانتفاع بها، وعقد البيع يقتضي انتقال ملكية العين إلى المشتري، فحصل التناقض بين العقدين.

ويناقش هذا الدليل: بعدم التسليم؛ لأن يد المستأجر إنما هي على المنافع والبيع على العين، فلا يمنع ثبوت اليد على أحدهما تسليم الآخر.

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو قول جمهور الفقهاء، فالبيع صحيح والإجارة باقية على أصلها، ولا تنفسخ بسبب بيع العين المؤجرة.

ينظر: بدائع الصنائع ٤/٢٠٧، مواهب الجليل ٥/٤٠٨، المهذب ١/٤٠٨، المغني ٨/٤٩.

وأما تحويل العميل للحقوقه والتزاماته فلا تصح إلا بإذن الموقع؛ لقوله ﷺ: «المسلمون على شروطهم، إلا شرطاً حرم حلالاً، أو أحل حراماً»^(١)، وقد اشترط الموقع ذلك، ووافق العميل عليه، فوجب على العميل الامتثال لهذا الشرط.

(٢٧) معلومات عامة :

إذا كانت أية فقرة واردة في اتفاقية المستخدم هذه غير صالحة، أو ملغاة؛ فإن مثل هذه الفقرة لا تلغي صلاحية بقية الفقرات الواردة في الاتفاقية، وإذا تمت ترجمة اتفاقية المستخدم لأي لغة أخرى غير الإنجليزية، سواء على الموقع أو بطرق أخرى، فإن النص الإنجليزي لها يظل هو السائد.

يؤكد الموقع على أن وجود شرط باطل أو غير قابل للتطبيق في هذه الاتفاقية لا يعني إلغاء الشروط الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية؛ لأن كل شرط مستقل بذاته ففوات بعض الشروط لا يعني فوات الشروط الأخرى، ما دام أن هذه الشروط لا تنافي مقتضى العقد، والرسول ﷺ يقول: «المسلمون على شروطهم، إلا شرطاً حرم حلالاً، أو أحل حراماً»^(٢).

(٢٨) القانون والتشريع الحاكم :

اتفاقية المستخدم هذه محكومة ومصاغة بحسب قانون المملكة العربية السعودية، وهي خاضعة تماماً و كلياً للتشريع المعمول به في محاكم المملكة العربية السعودية، هذه الفقرة توجد بديلاً يتم اللجوء إليه في حال انتهاء مفعول اتفاقية المستخدم هذه أو إلغائها لأي سبب كان. يؤكد الموقع على أنه في حالة انتهاء مفعول الاتفاقية أو إلغائها؛ فإنه يتم التراجع إلى المحاكم في المملكة العربية السعودية.

(١) (٢) سبق تخريجه ص: ١٤٤.

وقد سبق بيان أن الفقهاء — رحمهم الله — ذكروا أن المتخاصمين إذا اتفقا على تحديد قاضي معين وجب الالتزام به وتنفيذه^(١)؛ يدل على ذلك عموم الأدلة الدالة على وجوب الوفاء بالعقود والعهود، ومنها قوله ﷺ: «المسلمون على شروطهم، إلاّ شرطاً حرم حلالاً، أو أحل حراماً»^(٢).

وجه الدلالة: أن الموقع والعميل اتفقا على تحديد محكمة معينة، وهذا الشرط لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً، فيعتبر اتفاقهما^(٣).



(١) ينظر: ص: ٤٣١.

(٢) سبق تخريجه ص: ١٤٤.

(٣) ينظر: الإنصاف ١١/١٦٨.